ورقة اقتصادية

الحرب السورية

استهداف النموذج الاقتصادي المستقل

تاريخ الإصدار: 3 تموز/ يوليو 2023

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

الحرب السورية

استهداف النموذج الاقتصادي المستقل

2023/7/3

فهرس المحتويات

- مقدمة
- أولًا، الاستقرار الاقتصادي السوري في مرمى المشاريع الأمريكية
  - أولى محطات استهداف الاقتصاد السوري وآليات المواجهة
  - النمو الاقتصادي مؤشرات ودلالات
  - جدول (1) مؤشرات أهم القطاعات الاقتصادية السورية قبل آذار العام 2011
  - جدول (2) حجم الصادرات والواردات السورية قبل العام 2011
  - جدول (3) أبرز المؤشرات الاقتصادية قبل العام 2011
- ثانيًا، قوة مواجهة الاقتصاد السوري لتداعيات الحرب العسكرية
  - تداعيات الحرب على الاقتصاد حتى العام 2016
  - التعافي الاقتصادي ما بين 2017 – 2019.. ملامح ودلالات
  - جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي في سوريا من 2012 حتى 2020 المصدر: مصرف سوريا المركزي
  - جدول (5) مؤشري الصادرات والتضخم في عامي 2016 و2017
- ثالثًا، قانون قيصر مكمل للحرب الاقتصادية على سوريا
  - نتائج قانون قيصر الهدف الأمريكي من الحرب على سوريا
  - قانون قيصر ينجز أهداف الحرب الاقتصادية على سوريا
- خلاصة

مقدمة

تقدم هذه الورقة مقاربة اقتصادية في دراسة الحرب الكونية على سوريا وفهم أسبابها. وتحاول أن تجيب من المنظور الاقتصادي السياسي على سؤال: "لماذا كان قرار الحرب على سوريا؟" حيث لا تنفكّ أسباب الهيمنة السياسية عن تلك الاقتصادية، بل وتشكّل الأخيرة عصب الأولى في كثير من الحروب عبر التاريخ. تتبّع المقاربة الوضع الاقتصادي السوري قبل الحرب والمقارنة مع نتائج ما بعد الحرب، وتحديدًا الوضع الاقتصادي السوري في ثلاث فترات مفصلية في عقد الصراع.

الأولى: من بداية الحرب حتى تاريخ حسم معركة حلب العام 2017 لما تمثّله من منعطف استراتيجي في مواجهة سوريا وحلفائها ضد القوى الإرهابية العالمية والتكفيرية، وإسقاط كل رهانات الدول الراعية والداعمة لها على إسقاط النظام السوري أو إطالة أمد حرب الاستنزاف وتقسيم البلاد.

الثانية: الفترة الممتدة ما بين معركة حلب وقانون قيصر، لما شهدته من بوادر تعافي اقتصادي وعودة الحديث عن الإعمار والمشاريع الاستثمارية.

الثالثة: مرحلة قانون قيصر، التي افتتحت عهدًا جديدًا في الحرب والمواجهة، والجدة ناجمة عن علانية الحرب الاقتصادية على سوريا، وإلا فإن هذه الحرب ليست جديدة، بل بدأت مع أولى العقوبات الأمريكية منذ ثمانينات القرن الماضي.

قبل الحرب الكونية العام 2011، وصلت سوريا حدّ الاكتفاء الذاتي الزراعي وقارب إنتاجها ما يزيد عن 4.5 مليون (طن) من القمح عن كل عام، في ظل واحة من الأمن سمحت للاقتصاد السوري بالنمو والتنوّع حتى شهد مؤشرات عدة على التقدم والازدهار[1]. وتظهر أرقام تقرير شبكة سي إن بي سي المتخصصة بالأخبار الاقتصادية، أن سوريا كانت تخطو بثقة نحو تحقيق تنمية شاملة في مختلف قطاعاتها[2]، قبل أن تبدأ الأحداث، وتترك أقسى التداعيات السلبية على الطموحات

---

[1] "Civil war leaves Syrian economy, cities in ruins", CNBC, 11/11/2012.
https://www.cnbc.com/id/100151706

[2] "هكذا كان الاقتصاد السوري قبل الازمة السورية"، المنار، 2016/10/4.

https://almanar.com.lb/792471

والقدرات، حتى أن من ضمن الخطط الحكومية آنذاك كان الوصول إلى مرحلة محو الأمية بالكامل عام 2015. واليوم، يؤكّد وزير الزراعة السوري، محمد حسان قطنا، عزم سوريا على إعادة تطوير إنتاجها من القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتي مجددًا، عبر إعلانه عن نية دمشق خلال العام الحالي استيراد "نصف كمية القمح التي استوردتها في 2022، بسبب زيادة متوقعة في المحصول المحلي". وما بين أمس واليوم، تظهر قوة سوريا سواء في واقع القطاع الاقتصادي أو في غنى الطاقات البشرية القادرة على إعادة استثمار الموارد الطبيعية.

وما بين 2011 و2023، تؤمّن المقاربة الاقتصادية للحرب على سوريا إمكانية فهم الدوافع الحقيقية لاستهدافها. ويظهر تحليل الوقائع الاقتصادية ما قبل الحرب ونتائج الأخيرة وتداعياتها في المراحل المحدّدة أعلاه أن القضاء على القوة الاقتصادية السورية هدف مركزي لما يمثّله الاستقلال الاقتصادي من دعامة قوية للسيادة السورية، وعائق قوي أمام مشاريع الهيمنة الأمريكية في المنطقة. كما تكشف الدراسة أن قانون قيصر لا يبتدئ مرحلة الحرب الاقتصادية على سوريا إنما هو بمثابة متمم لما بدأ في العام 2011 بعنوان الحرب العسكرية، فالأخيرة لم تنجز الأهداف المقصودة في القضاء على الاقتصاد السوري، ولعل النتيجة الأخطر هي أن الحرب على اقتصاد سوريا تمهّد الطريق للقضاء على اقتصاد كل الدول المحيطة، لبنان والأردن والعراق، لما تمثله دمشق من حجر الرافعة الأساس في المنطقة ككل.

➢ أولًا، الاستقرار الاقتصادي السوري في مرمى المشاريع الأمريكية

ترتبط الهيمنة السياسية بتلك الدبلوماسية والعسكرية والإخضاع عبر الاستعمار، في حين تحضر الهيمنة الاقتصادية كأساس في مضمون الهيمنة السياسية وليس مجرد سبب؛ بحيث أنّ الحرب يُقصَد منها الهيمنة بمعنى دفع المستهدَف بالإجبار نحو إجراء معيّن أو أداء دور محدّد يتوافق مع سياسة الطرف المعتدي ومصالحه. وعليه، ترتبط الهيمنة من منظور المقاربة الاقتصادية بالعلاقات بين المهيمِن والمهيمَن عليه. وقد شهد التاريخ العديد من الحروب الاقتصادية التي قامت لتحويل الدول إلى أسواق تصريف للمنتجات أو استغلال مواردها الطبيعية والبشرية أو استدراجها للمديونية والتحكّم بالرساميل؛ إذ لا تسقط السياسة الاقتصادية من قاموس الحروب مهما كانت الذرائع الغالبة البروز سياسية؛ فالسياسة الاستعمارية وليدة السياسة الصناعية[1]. وتمثّل الهيمنة الاقتصادية عبر الشركات متعددة الجنسيات منذ منتصف

[1] Michel Beaud, *Histoire du capitalisme :1500-1980*, édition du seuil, Paris, 1981, p: 196.

ثمانينات القرن الماضي، سياسة ناجعة في إخضاع الدول، بل والعالم، فقد أصبحت هذه الشركات أداة مركزية في الاستراتيجية السياسية الحديثة القائمة على فن تفادي استعمال القوة العسكرية للوصول إلى الأهداف السياسية.

أولى محطات استهداف الاقتصاد السوري وآليات المواجهة

تبدأ قصة الحرب على اقتصاد سوريا منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، وتحديدًا إلى شهر كانون الأول 1979، عندما وضعت الولايات المتحدة الدولة السورية التي كانت تنعم بوضع اقتصادي مستقر، نتيجة الإصلاحات التي رافقت الحركة التصحيحية[1] مع الرئيس حافظ الأسد، عام 1970، في قائمتها الأولية للدول الراعية للإرهاب لمعاقبتها اقتصاديًّا. في هذه الفترة، افتتحت الحركة مرحلة جديدة في الإصلاح الزراعي والنهضة التنموية ودعم الأنشطة الصناعية المتقدمة وتعزيز العمل الحرفي والصناعي في القطاع الخاص بإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتشجيع المبادرات الفردية وجلب رؤوس الأموال المهاجرة. وقد شهدت البلاد في السبعينات تحقيق نوع من التوازن بين مستوى الأجور ومستوى الأسعار ورفع القدرة الشرائية للمواطنين.

فرضت وزارة الخارجية الأميركية العقوبات على في العام 1979، وهو العام الذي استنكرت فيه دمشق توقيع الرئيس المصري أنور السادات على ما عُرِف بمعاهدة "السلام" مع إسرائيل، وهو عام انتصار الثورة الإسلامية الذي أسّس لعملية الالتقاء السوري الإيراني على العداء المشترك تجاه الكيان المؤقّت وعدم الثقة تجاه الغرب، بعدما كانت سوريا تعزّز علاقاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي كوسيلة لمواجهة دعم الغرب العلني لإسرائيل. باختصار، كانت العقوبات ثمن فشل واشنطن عقب حرب 1973 في إبعاد الرئيس حافظ الأسد عن الجماعات الفلسطينية المسلحة وجذبه باتجاه عملية السلام العربية- الإسرائيلية. ثم تم حظر استفادة دمشق من المساعدات الأميركية في العام 1981؛ في خطوة تهدف إلى عزل سوريا سياسيًّا واقتصاديًّا، والضرر باقتصادها، ما أدّى إلى دخول البلاد آنذاك في خضم أزمة اقتصادية عميقة[2].

[1] انقلاب البعث في عام 1970، ويُعرف أيضًا باسم الحركة التصحيحية، وهو انقلاب عسكري في الجمهورية العربية السوريا قام به وزير الدفاع وعضو القيادة القطرية بحزب البعث الفريق حافظ الأسد، في 16تشرين الثاني 1970 وعين على إثرها أحمد الحسن الخطيب رئيسًا مؤقتًا للجمهورية، وصل بعدها الضابط حافظ الأسد إلى سدة الحكم.

[2] "Purchasing Power Parity Converted GDP Per Capita (Chain Series) for Syria", FRED Economic Data: Federal Reserve Bank of St Louis, 17/9/2012. https://fred.stlouisfed.org/series/RGDPCHSYA625NUPN

فانخفضت قيمة الليرة السوريا بحوالي 12 ضعفًا منذ منتصف الثمانينات، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 22 في المائة بين عامي 1982 و1989.

كسياسات مضادة، بادرت سوريا في النصف الأخير من عقد الثمانينات إلى اتخاذ إجراءات عدة ضمن سلسة من الإصلاحات الاقتصادية[1]، وأصدرت عددًا من المراسيم القانونية التي تساهم بتطوير الاستثمار الزراعي وزيادة إنتاج المواد الغذائية ومنه ظهور موارد تحقيق الأمن الغذائي. ومن هذه المراسيم قانون سنة 1986 الذي يتعلق بتقديم المساعدات اللازمة للمستثمرين لتأسيس مجموعة من الشركات الزراعية؛ قانون المهاجرين لسنة 1990م الذي يسمح للسوريين المهاجرين بإدخال سيارات وأثاث منزلي وآلات وتجهيزات صناعية بهدف الاستثمار في المجال الصناعي أو الزراعي؛ قانون العام 1991 الذي يسمح للقطاع الخاص الوطني والعربي والأجنبي بإقامة استثمارات صناعية، فلاحية وخدمية وسياحية وتقديم إعفاءات ومزايا عديدة لتشجيع القطاع الخاص بهدف جلب رؤوس الأموال العربية المحلية والأجنبية إلى سوريا؛ وكذا القانون رقم 20 المؤرخ في 6 تموز 1991 المتضمن تعديل نسب وشرائح الضريبة على المداخيل والأرباح الصناعية. كما قامت ببعض الإجراءات في مواجهة التحديات والمتغيرات الإقليمية والعالمية أمام الاقتصاد السوري من تقلبات أسعار النفط وزيادة معدل النمو السكاني بمعدل 3.3% سنويا، والانفتاح التجاري عربيا وأوروبيا، فعملت على ربط الاستيراد بالتصدير والسماح للمصدر الاحتفاظ بنسبة 75% من قيمة صادراته بالعملات الصعبة (الأجنبية) من أجل إعادة الاستيراد، وتخفيض الرسوم الجمركية على الكثير من السلع الغذائية والصناعية، وتقديم تسهيلات مصرفية وإلغاء القانون المانع لتداول العملات الأجنبية داخل البلاد.

النمو الاقتصادي مؤشرات ودلالات

[1] "Purchasing Power Parity Converted GDP Per Capita, G-K method, at current prices for Syria", FRED Economic Data. Federal Reserve Bank of St Louis, 17/9/2012. https://fred.stlouisfed.org/series/PPCGDPSYA620NUPN

أثبتت السياسات الإصلاحية فعاليتها في سياق التطور والانفتاح حيث شهد الاقتصاد السوري _وعماده النفط والزراعة والصناعة والسياحة_ نموًا قويًا طوال التسعينات، وفي عقد 2000[1]. وقد شكّل هذا النمو تحدّيًا جديدًا لواشنطن لأنه أمّن لسوريا روافع سياسية في عدم الرضوخ للمشاريع الأمريكية في المنطقة بعنوان "الشرق الأوسط الجديد". ففرضت إدارة الرئيس الأمريكي بوش عام 2003 قانون العقوبات (SALSRA) ما عرِف بقانون "تشريع محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية" لتزيد به الضغط الاقتصادي على دمشق. وفي العام 2004، تم حظر الصادرات والرحلات الجوية، وفرض القيود المالية، بحجة مكافحة "الإرهاب". وعلى الرغم من الخناق والتضييق، بقيت سوريا حتى عام الحرب العسكرية عليها، آذار 2011، تتمتع بالاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وخاصة في المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والشعير. فقد شكّل قطاع الزراعة وقطاع النفط في سوريا نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي. ومثّلت الاحتياطيات الاستراتيجية الضخمة من القمح حجر الزاوية في سياسة الأمن الغذائي للتخفيف من تأثير العقوبات الاقتصادية التي يقودها الغرب ضد الحكومة السورية.

شهد القطاع الزراعي قبل أزمة 2011، استثمارات عامة وخاصة كبيرة في تقنيات الزراعة الحديثة سريعة النمو والبنية التحتية في شمال شرق سوريا، ترافقت مع بدء السلطات في الاستثمار في الري بالرش في العديد من المشاريع الكبيرة التي تديرها الدولة، مثل كان الحال مع بعض الاستثمارات الخاصة الكبيرة. وأصبحت مُصدِّرًا للعديد من المنتجات الزراعية نتيجة جهود الحكومة لتحسين نظام الري، وكذلك الأمر مع قطاع السياحة الذي بات في السنوات الأخيرة، مصدرًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي. كما بلغ إنتاج النفط آنذاك ذروته. وتحولت سوريا إلى مُصدِّر إقليمي قبل أن يجبر الجفاف الكبير في 2009-2008 البلاد على استيراد كميات كبيرة من القمح لأول مرة منذ سنوات عديدة[2]. طوال العقد ما قبل الحرب، شهدت سوريا عوائد مرتفعة بسبب التحسينات في ممارسات إدارة الأراضي والمحاصيل التي ساعدتها على الاستحواذ على الأسواق الرئيسية في البلدان المجاورة والخليج، والتغلّب على سياسات العقوبات ونجاح سياساتها الاقتصادية في أكثر من مجرد تجاوز تداعيات العقوبات، بل بالنمو وارتفاع المؤشرات في القطاعات الاقتصادية كافة، وعلى مدى عقدين من الزمن.

[1] "Middle East: Syria — The World Factbook - Central Intelligence Agency" en. CIA World Factbook. Central Intelligence Agency. Last updated: 30/5/2023.
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/syria/#economy

[2] فرانشيسكا دي شاتيل، "الجفاف وتغيّر المناخ ودورهما في الانتفاضة السورية: فكّ تشابك محرّكات الثورة"، 2014/6/10.
https://aljumhuriya.net/ar/2014/06/10/28930/

ويبرز الجدول (1) وضع القطاعات الاقتصادية الأساس قبل العام 2011، وتحديدًا الكهرباء والنفط والزراعة والسياحة والدواء والخدمات. وتشير الأرقام والمعطيات إلى وجود عافية اقتصادية، وغنى في الثروات، ووضع إيجابي، وسياسات ناجعة طور النمو والتقدّم.

جدول (1) مؤشرات أهم القطاعات الاقتصادية السورية قبل آذار العام 2011

القطاع	الناتج أو الناتج المحلي الإجمالي	التصدير	علامات فارقة
الدواء	90% من حاجة السوق.	54 دولة حول العالم.	رعاية صحية مجانية، مركز لكل 10 آلاف نسمة في الريف ولكل 20 ألف في المدينة.
الكهرباء[1]	46 مليار كيلو واط ساعي.	الفائض الى لبنان.	تغطية كامل الحاجة المحلية.
النفط[2]	25% من الناتج المحلي الإجمالي. 35% من الإيرادات الحكومية.		تجاوز الـ 400 ألف برميل يوميا المرتبة 27 عالميا من حيث الإنتاج.
الزراعة	19-26 % وفق الفاو[3] العاشرة عالميًا في إنتاج القمح والشعير والقطن [4]، والسادسة عالميًا في إنتاج الزيتون[5].	32%	اكتفاء ذاتي زراعي.[7] الأمن الغذائي متحقق[8].

[1] انتاج الكهرباء زاد في سوريا بنسبة 6%، موقع سوريا الاقتصادية، 3 شباط 2011. نسخة محفوظة 4 آذار 2016 على موقع واي باك مشين.

[2] Syria GDP Annual Growth Rate .https://tradingeconomics.com/syria/gdp-growth-annual

[3] "سوريا من الاكتفاء الذاتي إلى الانهيار التام"، 19 آذار 2022.
https://arabi21.com/story/1425746/%D8%B3

[4] دراسات، جمعية القطن الوطنية الأمريكية، 2 شباط 2011 .نسخة محفوظة 14 تشرين الأول 2017 على موقع واي باك مشين.

https://www.cotton.org/ncclogin.cfm?backurl=https://www.cotton.org/econ/cropinfo/cropdata/rankings.cfm

[5] "نسبة الاكتفاء من السلع الغذائية في سوريا تزيد عن 100%، موقع خطوات سوريا، 2 شباط 2011 .نسخة محفوظة 22 أكتوبر 2017 على موقع واي باك مشين https://web.archive.org/web/20171022032458/http:/www.syriasteps.com/?d=128&id=61052 .

[7] سوريا من الاكتفاء الذاتي إلى الانهيار التام، 19 آذار 2022.
https://arabi21.com/story/1425746/%D8%B3

[8] "وزير الاقتصاد: تحقيق الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي"، أخبار سوريا، 2 شباط 2011.

https://web.archive.org/web/20160305070806/http:/syria-news.com/readnews.php?sy_seq=77084

		الخضار والفواكه لدول الخليج العربي[1].	مليون عامل عام 2007 دون الصناعات الزراعية[4].
الخدمات	42% من الناتج المحلي الإجمالي و39% من مجموع القوى العاملة في البلاد.		أغلب المصارف الكبرى في الشرق الأوسط تملك فروعًا في سوريا. كانت القيود على حركة انتقال رؤوس الأموال من وإلى سوريا تشوبها العديد من العوائق قبل التحوّل نحو الاقتصاد المفتوح والسماح لغير الجهات العامة بالاستثمار في قطاع البنكية والمؤسسات المالية[5]، وهو ما توّج بافتتاح سوق دمشق للأوراق المالية عام 2009.
السياحة	عام 2011 أكثر من 13% عمالة من مجموع القوى العاملة[6]. 31% من احتياطي النقد الأجنبي[7].		بلغ عدد السياح في عام 2007 ما يقارب 4.6 مليون سائح دون احتساب السوريين المقيمين في الخارج[8].

[1] "من الاكتفاء إلى التصدير"، مجلة الزهور العربية، 2 شباط 2011 .نسخة محفوظة، 7 آذار 2016 على موقع واي باك مشين.

http://arabflowers.net/magazine/flower-articles-research/20-flower-articles/40-syria-export-flowers.html

[4] "موجز عن الزراعة في سوريا"، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، 2 شباط 2011 .
https://web.archive.org/web/20140106180003/http:/www.gcsar.gov.sy/gcsarAR/spip.php?article40

[5] http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5554&cat=16371

[6] https://www.alaraby.co.uk/economy/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%85-%D9%82%D8%B7%D8%

[7] "أهمية السياحة في سوريا وواقعها"، صحيفة الوحدة، 1 شباط 2011 .نسخة محفوظة 10 نيسان 2014 .
https://web.archive.org/web/20140410070248/http://jamahir.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?Filename=13934454620080712215720

[8] المرجع نفسه.

وكذا، استثمرت سوريا ثرواتها الباطنية (النفط والغاز الطبيعي والفوسفات)، فاحتلت المركز 27 عالميًا بإنتاج النفط، الذي كان يكرر محليًا في مصفاتي حمص وبانياس، ويبلغ الإنتاج منه 400 ألف برميل يوميًا؛ يتم تصدير النفط الخام ومن ثم استيراد مشتقاته لتغطية حاجات السوق المحلية[1]. بلغ الإنتاج اليومي من الغاز 28 مليون متر مكعب[2]، في حين بلغ حجم الإنتاج من الفوسفات، عام 2010، حوالي 3.6 مليون طن؛ يصدَّر معظمه[3]. استطاعت سوريا كبلد صناعي من الدرجة المتوسطة أن تبرهن كفاءتها الصناعية بما تحويه من طاقات بشرية ويد عاملة؛ شجعت الاستثمار الصناعي في القطاع العام والقطاع الخاص حيث بلغت مساهمة الأخير في الناتج المحلي 60%، وهو ما يعتبر نسبة مرتفعة خصوصًا في ظل تحوّل البلاد إلى "نظام السوق الاجتماعي"[4]. سعت الدولة خلال التحوّل نحو نظام السوق الاجتماعي إلى تشجيع الصناعات الخاصة من خلال قوانين تشجيع الاستثمار، والإعفاء لسبع سنوات في الضرائب من تاريخ بدء الإنتاج، وافتتاح وتطوير عدد من المدن الصناعية الملحقة بالمدن الكبرى[5]. ويظهر الجدول (2) عافية القطاع الصناعي ونشاط الحركة التجارية، ومدى سعة شبكة التصدير حول العالم، وحجم العلاقات التجارية مع مختلف الدول.

---

[1] "تاريخ النفط والغاز في سوريا"، أخبار النفط والغاز - الموقع الرسمي لشركة النفط والغاز السوري،5 تموز 2008.https://www.syria-oil.com/166/#more-166

[2] "وزير النفط.. انتاج سوريا قارب 28 مليون متر مكعب يوميًا"، كونا، وكالة الانباء الكويتية .3 شباط 2011.
http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=2077821

[3] "كشفت وزارة النفط أن إنتاج سورية من الفوسفات نما بنسبة 46% خلال العام الماضي، في حين ارتفعت الصادرات السنوية من الأسمدة بنسبة 54.%"، صحيفة الوطن السورية، 3 شباط 2011.https://web.archive.org/web/20110721174621/http:/www.alwatan.sy/dindex.php?idn=95335

[4] "مرسوم تشجيع الاستثمار السوري"، خارطة الاستثمار السوري، 3 شباط 2010.

https://web.archive.org/web/20140410070441/http:/www.syriainvestmentmap.org/index.php?page=show&ex=2&dir=docs&ex=2&ser=1&lang=1&cat=97

[5] "المدن الصناعية في سوريا"، خارطة الاستثمار السوري، 3 شباط 2011 .

https://web.archive.org/web/20140410062849/http:/www.syriainvestmentmap.org/index.php?page=show&ex=2&dir=docs&lang=1&ser=1&cat=107&ref=home

جدول (2) حجم الصادرات والواردات السورية قبل العام 2011

التجارة السورية	القيمة	الوجهة
الصادرات	10.5 مليار دولار	— نصفها تقريبًا الأقطار العربية وعلى رأسها العراق والسعودية. — 30% من الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي أما سائر النسب توزعت على كوريا الجنوبية والصين والولايات المتحدة الأمريكية.
الواردات	15 مليار دولار	— حوالي 16% منها من الدول العربية؛ على رأسها مصر والسعودية. — حوالي ربع الواردات من دول الاتحاد الأوروبي. — 18%نصيب الدول الأوروبية الأخرى. — تتوزع سائر النسب على الصين وتركيا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والبرازيل.

تشير هذه الأرقام في البحث إلى نتيجة جدلية، ما كانت حاضرة في مقدمة طرح إشكالية الورقة، لكنها برزت في سياق المقاربة الاقتصادية. وهذه النتيجة مفادها أنّ الأوضاع الاقتصادية السورية بأرقامها ومؤشراتها ينتفي معها دور العامل الاقتصادي كدافع لجأت الجهات المعارضة والغربية للتذرّع به في سياق تفسير أسباب ما يحدث في سوريا، كما يتبنّى البعض[1]. هذه التبريرات تؤمن للمعتدي عملية تشريع وتعليل ما أطلق عليه هؤلاء من مصطلح "انتفاضة". في حين أنه وعلى العكس، تحمل الأرقام دلالات على نوع من الاستقرار الاقتصادي الملحوظ تفتقده دول الجوار، ولا تشي بوجود وضع يعتدّ به في حركات التمرّد والانتفاضات والثورات عبر التاريخ. في المقابل، هي تؤكّد وجود حملة من التضليل الإعلامي نظّمت لمواكبة الحرب على سوريا بغية الإيحاء بأن ما يحصل فيها هو "حراك شعبي" عنوانه اقتصادي نتيجة سياسات الدولة السورية ضمن سلسلة ما عرف آنذاك بـ "الربيع العربي"، وتاليًا يسمح بالترويج لاحقًا بأنّ المواجهات

[1] Food Insecurity in War Torn Syria from Decades of Self Sufficiency to Food Dependence, 4/6/2015. https://carnegieendowment.org/2015/06/04/food-insecurity-in-war-torn-syria-from-decades-of-self-sufficiency-to-food-dependence-pub-60320

العسكرية في سوريا هي "حرب أهلية"، ويحرف الأنظار بعيدًا عن جهة العدو الأساس. بهذا المعنى، مثّل مصطلح "الانتفاضة" التعبير الأمثل في كيّ الوعي باستثمار الإثارة المرافقة للحركات المشابهة في دول المنطقة، بغية التوجيه بعيدًا عن مخطط معدّ ومحضر له مسبقًا لتقويض قوة سوريا الاقتصادية عبر الحرب العسكرية.

ويدعم تقرير البنك الدولي الصادر في عام 2017 القول بوضع الاقتصاد السوري الحسن، ما ينفي بدوره الحملات الترويجية لوجود أسباب اقتصادية وأوضاع معيشية صعبة دفعت باتجاه "حراك شعبي". يتناول التقرير تأثير الصراع السوري، وعنوانه "حصيلة الحرب" من عام 2011 إلى عام 2016، وهو بمثابة تحليل للأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع في سوريا، والتقرير واضح الدلالة وصريح العبارة بأن المؤشرات الاقتصادية كانت في طور النمو، فضلًا عن الوضع المقبول. حتى أنه ورد فيه: <<عشية اضطرابات عام 2011، كانت سوريا دولة سريعة النمو وذات دخل متوسط منخفض. بشكل إجمالي، كان الاقتصاد السوري يتحسن، وإن كان بدأ من قاعدة غير مواتية، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. نما الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 4.3 في المائة سنويًا من عام 2000 إلى عام 2010 بالقيمة الحقيقية، والذي كان مدفوعًا بالكامل تقريبًا بالنمو في القطاعات غير النفطية، وكان معدل التضخم في حدود 4.9 في المائة>>[1]. وتنسجم هذه المعلومات ودلالاتها مع ما ورد في النتائج الأولية للتقرير الذي قدّمته المقررة الخاصة لدى الأمم المتحدة، الدكتورة ألينا دوهان، في 10 تشرين الثاني 2022، حيث يقرّ بأن متوسط النمو الاقتصادي في سوريا ما بين العامين 2000 و 2010 بلغ أكثر من 5% سنويًّا[2]. ويورد جدول (3) بعض أبرز المؤشرات الاقتصادية ذات الدلالة على معيشة المواطن السوري والظروف المحيطة به من تعليم وفرص عمل، وهي تؤكّد الوضع الاقتصادي المقبول في الحد الأدنى، وبعيدًا عن المبالغة.

جدول (3) أبرز المؤشرات الاقتصادية قبل العام 2011

المؤشر	الكم أو النسبة	معطيات إيجابية
متوسط الأجر الشهري[3]	11344 ليرة سورية عام 2010.	ارتفع من 4859 ليرة عام 2001، وبمعدل نمو سنوي بلغ 8%.

[1] The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria, World Bank Group, 10/7/ 2017. https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria

[2] https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/ucm/statements/2022-11-09/20221110-eom-syria-sr-ucm-en.docx

[3] "فرص العمل وسبل العيش في سورية"، دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، آب 2018.

الناتج المحلي[1]	تجاوز ال 64 مليار دولار.	مساهمة الحكومة من الناتج الإجمالي وصلت إلى 22٪.
نسبة الأمية[2]	كانت تبلغ 70٪ عام 1970[3]، انخفضت إلى 16.5% عام 1994، ثم اقتصرت على 5٪.	عدد المدارس تجاوز 21 ألف مدرسة، بنسبة تحسن قدرت بـ 8٪ كل خمس سنوات. ارتفع في المقابل مساهمة حملة الشهادات الجامعيّة في سوق العمل من 1.6% إلى 6%[4].
القوى العاملة [5]	وصول هذه النسبة الى 94٪.	محافظة حلب في الترتيب الأول من حيث التشغيل.
مستويات البطالة[6]	تضاءلت خلال أعوام ما قبل الأزمة لتصل إلى حدود 8.4٪.	انخفضت من 10.3% عام 2001 إلى 8.6% عام 2010

ثانيًا، قوة مواجهة الاقتصاد السوري لتداعيات الحرب العسكرية

تشير الدراسات والإحصائيات الاقتصادية أنّ الوضع الاقتصادي السوري بعد نحو أربع سنوات من الحرب الكونية على سوريا كان ما زال متماسكًا على الرغم من الضرر الكبير الذي لحق بمؤشراته الاقتصادية، وكان قادرًا على النهوض والتعافي مجددًا، إذ لم يصل الوضع حد الأزمة غير القابلة للترميم أو المتفاقمة إلى حدّ الاستعصاء في المعالجة أو صعوبة الحلول. وكان القرار تركيع سوريا، وهو ما لا يتم بوجود قوة اقتصادية، ولو كامنة وبالقوة؛ فكان الاستمرار بالحرب خيار الضرورة.

تداعيات الحرب على الاقتصاد حتى العام 2016

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/sy/Employment-and-Livelihoods-study_Arabic.pdf

[1] "هكذا كان الاقتصاد السوري قبل الازمة السورية"، المنار، 4 تشرين الأول 2016. https://almanar.com.lb/792471

[2] المرجع نفسه.

[3] نفس المرجع.

[4]" تقرير التنمية الوطنية"، 2005، ص 123.

[5] هكذا كان الاقتصاد السوري قبل الازمة السورية، المنار، 4 تشرين الأول 2016.https://almanar.com.lb/792471

[6] فرص العمل وسبل العيش في سورية، دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مرجع سابق.

حتى العام 2015، أثرت الأزمة المندلعة منذ 2011 بشكل سلبي على الاقتصاد السوري، وبلغت نسبة **الانكماش الاقتصادي** حوالي 20%[1]. وارتفعت نسبة البطالة من 8.4% من مجموع القوى العاملة لتصل إلى 39% تموز 2012، وفق بيانات المكتب المركزي السوري للإحصاء [2]، كما بلغت الهجرة حوالي 70%[3]. وبنتيجة الأزمة، قدّرت الأمم المتحدة نصف السكان بوصفهم ضمن دائرة الفقر[4] وقد أدت الفوضى والصراع إلى استنزاف الثروة الحيوانية[5] في بلاد كانت تسعى قبل الحرب إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم، أيضًا، وليس من القمح فقط[6]. فانخفضت الثروة الحيوانية بنسبة 40 في المائة على الأقل[7]، بعدما قدّرتها منظمة الأغذية والزراعة، فاو، عام 2010 بـ 15.5 مليون رأس من الأغنام و2 مليون ماعز، بينما فقد قطاع الدواجن، الذي كان يعدّ بشكل أساسي استثمارًا للقطاع الخاص مع صادرات كبيرة من اللحوم والبيض، ما يقرب من 70 في المائة من إنتاجه وفقًا لعبد السلام علي، نائب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية[8] .

وعلى الرغم من هذه الخسائر حتى العام 2015، إلا أن سوريا حافظت حتى شهر آذار من العام 2015 على مرونة الأمن الغذائي النسبي، وفق ما ورد في مخرجات جزء من مشروع إعادة الإعمار الاقتصادي السوري 2013-2014 بإدارة مركز كارنيغي للشرق الأوسط، الذي عمل على رسم الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية التي سيتم إنشاؤها عندما تبدأ إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في سوريا[9]. ويقرّ التقرير بذلك بقوله: <<في الواقع، بعد أربع سنوات من الأزمة، لم تكن هناك أي حوادث مجاعة ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القطاع الزراعي المتطور في البلاد قبل الأزمة والمرونة المتراكمة للمجتمعات الزراعية والاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة وجزء كبير أيضًا إلى مجتمع الأعمال السوري الذي ركز على

---

[1] "تقرير يتوقع الانكماش الاقتصادي 20% ونفاد الاحتياطي من النقد الأجنبي بنهاية 2013"، سيريا نيوز، 21 تموز 2013.
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=155051

[2] "معدل البطالة في سورية 39% ونسبة الأمية 31% المكتب المركزي للإحصاء يصدر نشرة سورية والمحافظات بالأرقام"، 3 تموز 2012.
http://www.aksalser.com/index.php?page=view_news&id=5898b1c244f1e9d66dd20f02bf12633d&ar=278755927

[3] "معدل البطالة 8.4%"، خطوات سوريا، 5 شباط 2011. نسخة محفوظة 23 تموز 2014 على موقع واي باك مشين.

[4] "نصف سكان سوريا في دائرة الفقر"، سيريا نيوز، 21 تموز 2013. https://web.archive.org/web/20150330234722/http:/www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=160660

[5] قبل الأزمة، كانت مزارع تربية الأبقار والأغنام ومداجن الدجاج تنتشر في الريف السوري؛ وأهمها الماعز والغنم والجمال. وتنتج الأبقار نحو 1.516 مليون طن من الحليب و62 ألف طن من اللحوم، أما الأغنام فتنتج 750 ألف طن من الحليب و184 ألف طن من اللحوم و23 ألف طن من الصوف سنويًا. أما الدجاج حوالي 4000 مليون بيضة سنويًا؛ ويصل الإنتاج السنوي صيد الأسماك في المناطق الساحلية ومناطق الأنهار والبحيرات منه إلى 17 ألف طن.

[6] "سوريا تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم"، أضواء دمشق، 2 شباط 2011.
https://web.archive.org/web/20140410063921/http:/www.damaspost.com/%D8%A7%D9%

[7] سوريا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، 5 تموز 2013، . http://www.fao.org/docrep/018 /aq113e/aq113e.pdf

[8] مقابلة في التلفزيون السوري مع نائب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عبد السلام علي.

[9] Food Insecurity in War-Torn Syria from Decades of Self-Sufficiency to Food Dependence, op.cit.

القمح كسلعة غذائية استراتيجية وساعده نظام الدعم السخي لتعزيز إنتاج القمح. ولو توقفت الحرب آنذاك كانت خرجت سوريا بأقل الخسائر، لكن إطالة أمد الأزمة مهّدت الطريق إلى إلحاق الخسائر بالبنية التحتية الزراعية المتطورة في البلاد، وتحويل البلاد إلى مستورد صاف للعديد من المواد الغذائية الأساسية بعدما كانت من بين أكبر منتجي العالم>>[1]. وبالفعل، لم تتوقّف آلة الحرب بضراوتها وأمعنت في الفتك بالبشر والثمر والحجر.

يشير تقرير البنك الدولي الصادر في عام 2017، عن تأثير الصراع السوري، وعنوانه "حصيلة الحرب" من عام 2011 إلى عام 2016، وهو بمثابة تحليل للأثر الاقتصادي والاجتماعي للصراع في سوريا، أن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي قدّرت بنحو 226 مليار دولار أمريكي، أي حوالى أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السوري في عام 2010. وتجاوزت الخسائر الناجمة عن اضطراب الاقتصاد في الصراع تلك الخسائر الناجمة عن التدمير المادي بعامل قدره 20%[2]. الناتج الذي يثبت مدى أهمية قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة في قيام الدولة السورية؛ وما يفسر بدوره تأثير الحرب الأكبر على الاقتصاد، إذ إن توقّف اليد العاملة وهجرة الأراضي وتدمير المصانع مثّلت آلات حرب بحد ذاتها. حتى الآن، أوضحت الأرقام الاقتصادية حتى العام 2016، أي بعد اندلاع الحرب بخمسة أعوام، بأن الاقتصاد السوري كان أشبه بالعائم على سطح المياه الذي ينتظر من يرفعه أو بالغريق القابل للانتعاش عند الإنقاذ. الأمر الذي يمكن أن تشهد عليه بعض الأرقام الرسمية.

التعافي الاقتصادي ما بين 2017 – 2019.. ملامح ودلالات

يشير جدول (4) أدناه حول الناتج المحلي الإجمالي في العامين 2018 و 2019 إلى أرقام مفاجأة، بل وصادمة بلحاظ الكمية والظروف. فقد سجّل الناتج الإجمالي السوري بعد سبع سنين من الحرب ارتفاعًا بعدما كان تحت الصفر طوال ما سبق، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية انعكاس هذا التحسّن على الدخل ومستوى المعيشة وأداء الاقتصاد ككل. فسجّل الناتج 1.4% سنة 2018، و 1.2% سنة 2019. وتشير الفترة الواقعة ما بين 2016 و2017 إلى وجود فارق يعادل 5.7% ما بين ناقص 6.4% وناقص 0.7%. وهذه الفترة شهدت انحسار المعارك العسكرية وحسم العديد من المعارك لصالح الجيش العسكري السوري وحلفائه، وأبرزها حسم معركة حلب العام 2017 لما تمثّله من منعطف استراتيجي في مواجهة سوريا

[1] Ibid.

[2] The Toll of War: The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria , op.cit.

وحلفائها ضد القوى الإرهابية العالمية والتكفيرية، وإسقاط كل رهانات الدول الراعية والداعمة لها على إسقاط النظام السوري أو إطالة أمد حرب الاستنزاف وتقسيم سوريا. وهذه الأرقام ليست صادرة عن مصرف سوريا المركزي[1] فقط، وإنما تؤيدها الأرقام الواردة في موقع الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[2]، إذ بلغت تقديرات 2018 1.39%، وتقديرات 2019 ما نسبته 1.22%.

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي في سوريا من 2012 حتى 2020

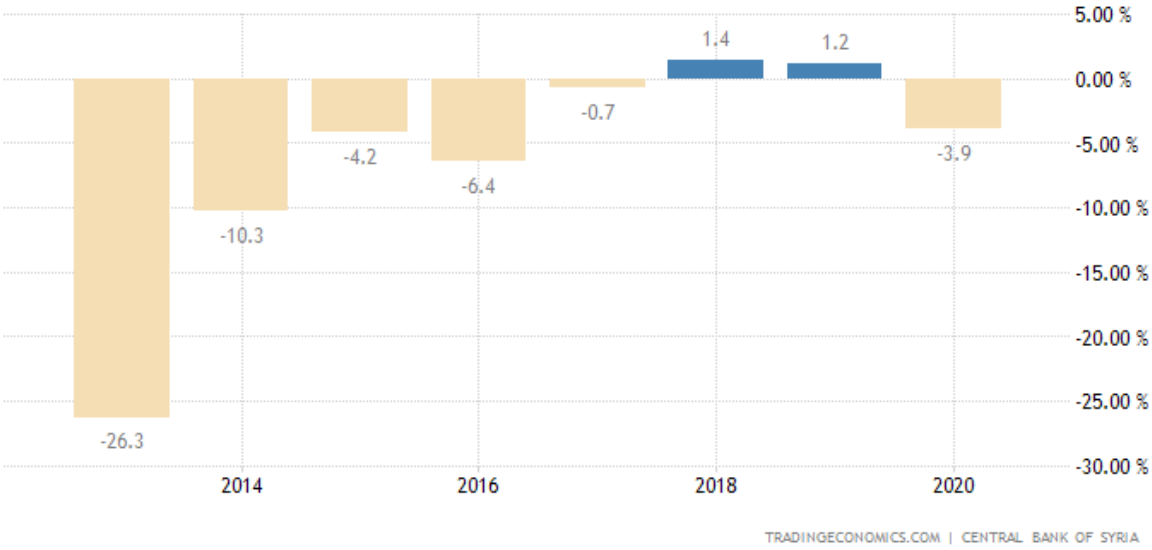

المصدر: مصرف سوريا المركزي

وفي نفس السياق، يشير التقرير نفسه الوارد على موقع مركز الاستخبارات الأمريكية أنه وعلى الرغم من انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي والذهب العام 2017، إلا أن سوريا كانت ما تزال تصدّر في العام 2016، بل واستمرت بالتصدير العام 2017، وحافظت على المعدل. بيد أنّ اللافت هو مؤشر التضخم الذي انخفض بما يقارب 19.2%. هذا، ويفنّد هذا التقرير ما كان توقعه تقرير معهد التمويل الدولي وبشأن نفاد احتياطيات سورية من الذهب والنقد الأجنبي حتى

[1] Syria GDP Annual Growth Rate - 2022 Data - 2023 Forecast. https://tradingeconomics.com/syria/gdp-growth-annual

[2]Syria- The Worldfactbook, Economic Overview, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/syria/#economy

نهاية عام 2013[1]. وحتى العام 2017، وصل الاحتياط نحو 500 مليون تقريبًا[2]. وهذه المؤشرات تكشف القوة الاقتصادية السورية من جهة، والقدرة على التعافي من جهة أخرى. هذه القدرة التي ظهرت أكثر في تحسّن معدل الناتج الإجمالي أكثر في الجدول أعلاه ما بين الفترة الممتدة من سنة 2016 حتى العام 2019.

جدول (5) مؤشري الصادرات والتضخم في عامي 2016 و2017

المؤشر	تقديرات 2016	تقديرات 2017
صادرات	1.705 مليار دولار	1.85 مليار دولار
معدل التضخم (أسعار المستهلك)	٪47.3	٪28.1

هذه النتائج تُجمع على أن اقتصاد الدولة السورية وسياساتها في التحسين والإصلاح نجحت في أولى العقوبات الأمريكية، تمامًا كما نجحت في الصمود أمام تداعيات الاستهداف التراكمي بالحرب العسكرية. كذلك اتّضح أنّ الحرب لم تتوقف في ظل عدم انهيار الاقتصاد الكلي، فهل كان الاقتصاد السوري مستهدَفًا بذاته بالأصل أو بالعرض كنتيجة للحرب العسكرية؟ والإجابة لا يمكن أن تتّضح إلا بلحاظ المرحلة التالية من الحرب الاقتصادية على سوريا، حرب عقوبات قانون قيصر، وتداعياتها الكارثية على اقتصاد الدولة السورية.

ثالثًا، قانون قيصر مكمل للحرب الاقتصادية على سوريا

كانت الانفراجات الكامنة التي تنتظر الاقتصاد السوري وفق مؤشرات الأعوام 2016-2019 بمثابة إعلان فشل الهدف الأمريكي من الحرب على سوريا. خلال تلك الفترة، تمّ القضاء على سيطرة تنظيم داعش جغرافيًّا، وانحسرت المعارك العسكرية مع الهزائم المتتالية التي لحقت بالجماعات الإرهابية والتكفيرية والمعارضة المدعومة مما يزيد عن ثمانين دولة حول العالم. إنّ ما قامت به إدارة الرئيس ترامب في كانون الأول 2019، عندما رفعت سقف العقوبات الأميركية والدولية

[1] "تقرير يتوقع الانكماش الاقتصادي 20% ونفاد الاحتياطي من النقد الأجنبي بنهاية 2013"، مرجع سابق.

[2] Syria- The Worldfactbook, Economic Overview, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/syria/#economy

ضد سوريا، ففرضت قانون قيصر، يؤكّد أن الإجراءات الأمريكية عجزت عن الوصول إلى الغرض المحدد ومع عدم الوصول إلى نهاية المسار، افتتحت واشنطن عهدًا جديدًا في الحرب والمواجهة مع سوريا؛ فعملت على تحديث الآليات وتغيير الأدوات لتحقيق ما عجزت عنه الآلة العسكرية. فابتدعت قانون قيصر الذي يحتوي على بنود شاملة للعقوبات الثانوية أو المشتقة على الكيانات غير الأميركية التي تسهل المعاملات أو الأنشطة المتعلقة بإعادة الإعمار في سوريا. تذرّعت الولايات المتحدة بالقانون لحماية الشعب السوري بعدما عانى ويلات الحرب على مدى ثمانية أعوام؛ حرب خطّطت لها ودعمتها وموّلتها ومنعت إيقافها. فجاء قانون قيصر القاضي والجلاد في آن معًا؛ ليطبق على ما تبقى من سوريا الأرض والإرادة، الدولة والشعب. أما الهدف فهو القضاء على حوامل الاقتصاد السوري كليًّا، حتى المستقبلية منها.

نتائج قانون قيصر الهدف الأمريكي من الحرب على سوريا

إنّ هذه النتائج هي خلاصة واقع مقاربة تداعيات قانون قيصر التي فاقت كل ما خلّفته الحرب على مدى السنين السابقة. وأفادت التقارير أنّ الوضع الاقتصادي السوري العام 2023 يعاني بعد عقود من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وفقًا لبرنامج الغذاء العالمي، مستويات قياسية من انعدام الأمن الغذائي إذ أصبحت سوريا من بين الدول التي تعاني من أعلى معدلات الانعدام في العالم[1]؛ التحولات في الاقتصاد الريفي؛ تآكل الثروة الزراعية؛ فقدان إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة؛ تدمير الصناعة الزراعية السوريا؛ فقدان القدرة الإنتاجية الغذائية المزدهرة، وإعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية والديموغرافية.

عام واحد على صدور قانون قيصر تكفّل بخسائر لم تحدث طوال سني الحرب. ما بين كانون الأول 2019 وكانون الأول 2020، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بنسبة 3.90 في المائة في الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالربع نفسه من العام السابق[2]. فانخفضت التقديرات مجددًا عام 2020 إلى ما دون الصفر، وسجّلت ٪3.87-[3]، وارتفع متوسط أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 236٪، فيما خسرت الليرة السورية 82٪ من قيمتها مقابل الدولار بين تشرين الأول 2019

[1] "Syria: life in the time of food insecurity", 14/10/2022. https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/news-stories/stories/syria-life-time-food-insecurity_en

[2] "Syria GDP Annual Growth Rate", https://tradingeconomics.com/syria/gdp-growth-annual

[3]" Syria- The Worldfactbook, Economic Overview", https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/syria/#economy

وتشرين الأول 2021 [1]. وقال برنامج الأغذية العالمي إن أسعار المواد الغذائية زادت بنحو اثني عشر ضعفًا خلال السنوات الثلاث الماضية[2]. هكذا، أحدث قانون قيصر فروقات متفاوتة جدًّا في الإحصائيات السورية للمؤشرات الاقتصادية والمالية.

وتشير النتائج الأولية في تقرير الأمم المتحدة، تقرير ألينا دوهان، إلى مدى سلبية العقوبات أحادية الجانب والعقوبات الثانوية والإفراط في الامتثال لها ودورها في إضعاف الاقتصاد السوري، وتاليًّا حرمان الشعب من أبسط حقوق الحياة في الطعام والشراب. ولعلّ من أهم ما يكشفه التقرير هو دور العقوبات أحادية الجانب والقيود التجارية في القضاء على التحسّن الجزئي الذي شهده الاقتصاد السوري بعد عام 2018 في بعض معدلات النمو الإيجابية والمؤشرات المرتفعة، بل و<<إغلاق كل السبل المتبقية أمام التعافي الاقتصادي>>. يكشف التقرير أنّ محصول القمح عام 2019 كان 3.1 مليون طن، وهو رقم ليس بالبسيط في ظل الظروف العسكرية والأمنية والمعيشية والمتفاقمة التي تعيشها سوريا منذ ثماني سنوات. هذا الرقم الذي قد يجده البعض ضئيلًا مقارنة بحاجة سوريا إلا أنّ الشاهد هو الفارق في انتاج المحاصيل ما قبل قانون قيصر وما بعده، وما يعنيه هذا الرقم من وجود قدرة لدى الدولة السورية على التعافي. لقد استطاعت التدابير والإجراءات المرافقة للقانون من خفض المحصول إلى أقل من 1.7 مليون طن في عام 2022. وبعدما كان سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار ما يقارب 400 -500 ليرة في العام 2019، وصلت أكثر من 5000 ليرة في العام 2022. وارتفعت الأسعار أكثر من 800% منذ عام 2019، في حين ازداد انعدام الأمن الغذائي بنسبة تصل إلى 51% عن ذات العام.

قانون قيصر ينجز أهداف الحرب الاقتصادية على سوريا

بناء على المعطيات أعلاه، تشير اللمحة الواردة حول فروقات التداعيات الاقتصادية ما قبل قيصر وبعده، وما تعرّضت له سوريا من عقوبات إلى أنّ الحرب الاقتصادية الأمريكية على سوريا ما كانت وليدة أواخر العام 2019، فالرهان على الإطاحة بالنظام السوري كان مرهونًا قبلًا بالإطاحة بالاقتصاد السوري. هدفت أولى العقوبات لتطويع الدولة السورية وقرارات الرئيس حافظ الأسد. وبعد فشل العقوبات في أواخر القرن العشرين وطوال العقد الأول من القرن الواحد

[1] "Crisis in Syria: Economic crisis compounds over a decade of war", 31/1/2022. https://www.rescue.org/article/crisis-syria-economic-crisis-compounds-over-decade-war

[2] "Syria: WFP chief calls for action now, as hunger soars to 12 year high", 27/1/2023.https://news.un.org/en/story/2023/01/1132927

والعشرين، اختلفت الحسابات. فالنمو في المؤشرات الاقتصادية مع جملة القوانين الاستثمارية الجديدة والسياسات الإصلاحية بات يضع سوريا على أعتاب مرحلة من الانتعاش الاقتصادي غير المألوف في منطقة غرب آسيا، ما يشكّل بحد ذاته خطرًا بنيويًّا على الهيمنة الأمريكية السياسية والاقتصادية في المنطقة. لقد استطاعت الدولة السورية قبل الحرب أن تتقدّم بخطى ثابتة في مسار من النمو الاقتصادي يجعلها مصدر خطر وتهديد للمشاريع الأمريكية في المنطقة في نقطتين: الأولى، تصبح سوريا بسياساتها الاقتصادية نموذجًا لبقية دول المنطقة التي تكبّلها السياسات الأمريكية بنظامها الاقتصادي وترهنها لوطأة القروض والديون، مع ما يستتبع عملية التحرر من التبعية الاقتصادية من كسر لقيود الهيمنة الخارجية على السيادة والاستقلالية المحلية؛ والثانية ما يمتلكه الاقتصاد السوري من قدرة على انتشار تداعياته أفقيًّا في دول المنطقة، بحيث تنعكس تأثيراته على اقتصاديات دول الجوار سلبًا وإيجابًا. من هنا، يمكن القول إن اقتصاد سوريا بذاته هو محل استهداف بالأصل، يؤمّن إضعاف المنطقة برمتها بالعرض، وتمرير ما تريد واشنطن من مشاريع التقسيم لها.

ويدعم تقرير البنك الدولي الصادر في حزيران 2020، حول تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي، وعنوانه "تداعيات الحرب: الآثار الإقليمية للصراع في سوريا"، هذا التحليل. يحلل التقرير تأثير الصراع السوري على منطقة غرب آسيا من الناحية الكمية، كما يحدد الطرق التي تجلى بها؛ فيجمع بين عدد كبير من مصادر البيانات، والنُهُج الإحصائية، ومجموعة من النماذج الاقتصادية التي تعزل التأثير المرتبط بالصراع السوري في ما بين العديد من العوامل العالمية والإقليمية التي أسهمت في الاتجاهات الاقتصادية والإقليمية في السنوات العشر الماضية.

يُحدِّد التقرير التأثيرات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق والأردن ولبنان. ويخلص إلى أن الصراع السوري كبَّد البلدان المجاورة في منطقة المشرق خسائر اقتصادية واجتماعية فادحة. فقد <<واجه جيران سوريا مزيجًا من انخفاض النشاط الاقتصادي، وتدهور أسواق العمل، وزيادة الفقر>>[1]. لقد قطعت الحرب على سوريا طرق التجارة الثنائية والعبور، وزعزعت استقرار المنطقة، وأدت إلى أكبر أزمة نزوح منذ الحرب العالمية الثانية. تنقلت تبعات هذه الحرب إلى بلدان المنطقة عبر قنوات عديدة. ومع تراجع حركة التجارة العابرة التي تمر من خلال سوريا، وتعطل صادرات الخدمات مثل السياحة، وصلت الآثار الحدية للصدمة التجارية على إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول، وتاليًّا ارتفعت

[1] The Fallout of War: The Regional Consequences of the Conflict in Syria, 17/6/2020.

https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/fallout-of-war-in-syria

معدلات الفقر، وتدهورت أوضاع سوق العمل بالنسبة للمواطنين. ومنذ عام 2011 إلى الآن، انخفضت معدلات النمو السنوية لإجمالي الناتج المحلي في المتوسط بمقدار 1.2 نقطة مئوية في العراق، و1.6 نقطة في الأردن، و1.7 نقطة في لبنان بالمعدلات الحقيقية، لا لشيء إلا بسبب الصراع في سوريا. وتعادل هذه التراجعات، على أساس تراكمي، 11.3% من إجمالي الناتج المحلي لهذه البلدان الثلاثة مجتمعة قبل نشوب الصراع (في 2010)[1].

➢ خلاصة

تكشف المقاربة الاقتصادية للحرب الكونية على سوريا أنّ الاقتصاد السوري كان مستهدفًا بالدرجة الأولى، لعدة مؤشرات وعوامل: تاريخ العقوبات على سوريا الذي يعود إلى عهد الرئيس حافظ الأسد؛ العمل على تجديدها كلما أظهرت سوريا القدرة على تجاوز تداعياتها؛ ما يتمتّع به الاقتصاد السوري من قوة تشكّل تهديدًا مستقبليًّا للمشاريع الأمريكية في المنطقة بما يقدّمه من نموذج للدول الأخرى في الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي وما يستتبع ذلك من رفض للتبعية وإفشال لمشاريع التفتيت في المنطقة؛ القدرة التأثيرية لاقتصاد سوريا على اقتصاد الدول المجاورة بحيث كلما قوي اقتصاد سوريا انتعشت المنطقة والعكس صحيح؛ توقّع نفاد الاحتياط من النقد والذهب السوري في العام 2013، والمفاجأة أنه حتى العام 2017 كانت سوريا تحتفظ بجزء من الاحتياط، ولو بمقدار بسيط؛ وقانون قيصر الذي فرِض بعد انتهاء الحرب العسكرية.

لقد ابتدأ القانون مرحلة علنية من الحرب الاقتصادية على سوريا، فالحرب العسكرية شكّلت مرحلة سرية للحرب على اقتصاد سوريا، وبعدما أظهرت المؤشرات ما بين العامين 2016 و2019 بوادر انتعاش إيجابية، سقط قناع هوية الحرب، فسارعت واشنطن لإعلان حربها على اقتصاد سوريا. بهذا المعنى، يمثّل قانون قيصر فشل الأهداف الأمريكية لذلك كان لا بد منه حتى تكمل واشنطن ما بدأت من مسار. هي الهيمنة الأمريكية السياسية والاقتصادية دون انفكاك بينهما، الهيمنة التي وقف اقتصاد سوريا حائلًا دون تمرير إرادتها على حساب مصلحة سوريا البلاد والشعب. إن المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن التقارير الدولية تؤكّد مسار النمو والتطور الاقتصادي الذي كانت تعاينه الدولة السورية في مختلف القطاعات. هذه المؤشرات التي كانت كلما تصطدم بالعقوبات يتم معالجتها، بل ويتم تجاوز تداعيات الحظر.

[1] Ibid.

ومع استمرار المسار التصاعدي للنمو الاقتصادي السوري في العقد الأول من القرن الحالي على الرغم من العقوبات التي سبقت، وفي ظل إرادة الرئيس بشار الأسد على المضي قدمًا بطريق الإصلاحات مع ما يعنيه من ذلك من انعكاس على المستوى المعيشي والاجتماعي والسياسي محليًّا ودوليًّا، كان خيار الضرورة القضاء على حوامل سوريا الاقتصادية بواجهة الحرب العسكرية. ولو كان الاقتصاد السوري غير مستهدف، هل كانت تقدم واشنطن بعد كل سني المواجهات العسكرية على ابتداع قانون قيصر؟ أم أنّ ما كشفته مؤشرات أعوام 2016 و2017 و2018 و2019 مثّل الخط الأحمر مجددًا؟